تنزل الى الارض، الى التطبيق، لتصنع وقائع جديدة وتراكمها عبر الزمن الى أن يحين أجل الحل النهائي فيكون الواقع غير واقع اليوم -- مثلا: في قضايا الاستيطان والقدس واللاجئين .. لم تنبس اتفاقيتي أوسلو والقاهره بأي حرف حول عدم مشروعية الاستيطان، أو يقضي بتجميده خلال المرحلة الانتقالية (الخمس سنوات) بكاملها .. بل العكس هو القائم بالاتفاقيتين، فالأراضي الفلسطينية القائم فوقها الاستيطان الصهيوني باتت أراضي "متنازع عليها" وسيجري عليها التفاوض لدى البحث عن الحل الدائم!! والنشاط الاستيطاني الاقتصادي والعمراني والسكاني يبقى، بحكم الاتفاق، مشروعا تواصليا لمدة خمس سنوات كحد أدنى.. إن اتفاق أوسلو-القاهره شرع المستوطنات والنشاط الاستيطاني القائم والجاري من تاريخ التوقيع عليه وحتى يصار - بالتفاوض السياسي- إلى حل نهائي!! **ووضع القدس في الاتفاق أسوأ**، فقد أخرجها من دائرة "الوحدة الجغرافية والاقليمية للضفة الغربية وقطاع غزه" ولم تعد تتمتع حتى بصفة "الارض المتنازع عليها"!! والاتفاق لم ينطق بأي كلمة حول تجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة بما فيها القدس، أو حول عدم جواز إحداث أي تغييرات تمس واقعها التاريخي والقومي والسكاني ... الخ وفق ما تقتضي القوانين الدولية واتفاقية جنيف الرابعة والقرارات التي لا تحصى، التي أصدرتها مؤسسات الشرعية الدولية، بل قضى بالعكس تماما، وشرع العكس تماما، إذ سيفضي هذا الاتفاق (لا محالة) الى احداث تغييرات عميقة في ضوء المخططات التهويدية الجاهزة وعبر الزمن في واقع الاراضي المحتلة (*في المستوطنات والقدس تحديدا*) وفي واقع بنيتها السكانية، ليجد المفاوض الفلسطيني نفسه لدى البحث عن حلول نهائية في مواجهة وقائع جديدة ستضطره إلى تنازلات جديدة طالما النهج الذي يحكم مفاوضنا هو نفس النهج الذي تمخض عن اتفاقات أوسلو والقاهره .. وكيف، وعلى أية أرضية، ستجد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين تركوا ديارهم جراء حرب ١٩٤٨ حلها؟! أيعقل أن تتناول المفاوضات حقهم في العودة واسرائيل تطمع وعلى المكشوف الى خلق الوقائع التي تمكنها من ضم مناطق عديدة من الأراضي الفلسطينية التي احتلت جراء عدوان حزيران ١٩٦٧م! وهي تخلق الوقائع لضم الغور، غوش عيتصيون وكفار أربع، وشريط بمحاذاة الخط الاخضر بطول ٥-٧ كم غربي رام الله وطولكرم